

## الولايات المتحدة الأمريكية: مراجعة الاعتقال بغوانتنامو لم تعالج قضايا حقوق الإنسان الأكثر أهمية

في 22 يناير/كانون الثاني 2009، وقع الرئيس باراك أوباما ثلاثة أوامر تفديدية تتعلق بالاعتقالات والتحقيقات. وألزم واحد منها إدارته بإغلاق مرفق الاعتقال في قاعدة الولايات المتحدة البحرية في خليج غوانتانامو خلال سنة، وتضمن توجيهات إلى المسؤولين الرسميين بإجراء مراجعة فورية لقضايا نحو 240 معتقلًا محتجزين حالياً هناك، بغرض تحديد ما ينبغي فعله بشأنهم. وكجزء من الأمر التنفيذي، طلب من وزير الدفاع إجراء مراجعة فورية لظروف الاعتقال في غوانتانامو. وقد نُشرت حصيلة المراجعة في فبراير/شباط 2009.

إن منظمة العفو الدولية تود الملاحظة بأن المراجعة قد أوصت بزيادة فرص الاختلاط والأنشطة الترفيهية للمعتقلين، من فيهم المحتجزون في معسكري 5 و6 الخاضعون لإجراءات أمنية فائقة. كما أوردت المراجعة كذلك أنه قد تم مؤخرًا إضافة منطقة ترفيهية خلوية جديدة لممارسات التمارين الجماعية وغرفة صرف إلى المعسكر 6، وأن ثمة تعديلات أخرى تجري حالياً لتوفير حياة مجتمعية مفتوحة لبعض المعتقلين. وبينما ترى المنظمة أنه كان يتوجب اتخاذ مثل هذه التدابير منذ فترة طويلة، إلا أنها تشعر ببراءة قلق من أنه قد لا يسمح للعديد من المعتقلين بالتمتع بهذه "الامتيازات" — إذ فرق تقرير المراجعة بين المعتقلين "المطوعين" والمعتقلين "غير المطوعين" ، حيث يمكن الاستمرار في اعتقال هؤلاء الآخرين لمدة 22 ساعة في اليوم في زنازينهم. وبحسب الحامين، فإن معظم المعتقلين في المعسكر 6 ما زالوا يمحتجزون مدة 22 ساعة في اليوم في زنازين فردية مغلقة لا نافذة فيها تطل على الخارج، وفي ظروف تعتقد منظمة العفو الدولية أنها تشكل خرقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالمعاملة الإنسانية.

وثمة ببراءة قلق إضافية تساور منظمة العفو الدولية من أن بالإمكان اعتبار المعتقلين "غير مطوعين" بسبب حوادث ثانوية، أو جراء سلوك ناجم عن سنوات من الحبس في ظروف قاسية، بما يعني ذلك من ضغوط نفسية تراكمت جراء الاحتجاز إلى أجل غير مسمى بلا تهمة أو حماومة. فالعديد من المعتقلين يعانون، حسبما يرد، من حالات نفسية وجسدية حادة ناجمة عن ظروف حبسهم. ولذا ترى منظمة العفو الدولية أنه يتوجب منح الفرص لجميع المعتقلين كي يمارسوا التمارين الرياضية والاختلاط الآخرين والاستفادة من برامج إعادة التأهيل بالقدر الكافي.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق جراء إغفال التقرير ذكر حقيقة أن المعتقلين الذين كانوا قصاراً في وقت القبض عليهم قد اعتنقو، وما زال بعضهم محتجزاً، في أوضاع منعزلة بلا إعادة تأهيل أو فرص تعليمية، وهي معاملة تناقض المعايير الدولية على نحو مباشر.

وقد رفض "فريق المراجعة" – الذي نظر فحسب في الظروف الحالية دون الالتفات إلى انتهاكات الماضي – كذلك الادعاءات بأن المعتقلين قد أخضعوا للعنف على أيدي الحراس، بما في ذلك للضرب وللقوة المفرطة أثناء إخراجهم من الزنازين (الإخراج القسري من جانب الحراس من الزنازين)، كما رفض الاعتراف بأنهم قد أسيئت معاملتهم أثناء عمليات التغذية القسرية. ومع ذلك، فإن منظمة العفو الدولية ما انفك تلتقي تقارير عن تعرض المعتقلين لسوء المعاملة، بما في ذلك تقارير عن تعرضهم للضرب لمقاومتهم التغذية القسرية، وعن إدخال أنابيب التغذية عن طريق الأنف دون استخدام أي تخدير بالنسبة للبعض، وهذه ادعاءات لم يسع "فريق المراجعة" إلى التحقق منها.

إن التمايزات ما بين روايات المحامين المتعلقة بالمعتقلين وروايات المعتقلين أنفسهم، بما في ذلك من أفرج عنهم في الآونة الأخيرة، وبين المعطيات التي توصل إليها "فريق المراجعة" الذين تحدثوا، في الأساس، إلى القادة والموظفين العسكريين، تؤكد على ضرورة استمرار الفحص المستقل لما يجري في المرفق، بما في ذلك الإشراف المستقل على التحقيقات الداخلية للشرطة العسكرية في ما يرتكب من انتهاكات والتدقيق المستقل فيها، كما تؤكد على ضرورة السماح للخبراء المستقلين بدخول المرفق، من فيهم الخبراء الطبيون وهيئات حقوق الإنسان.

لقد أوردت إحدى توصيات التقرير دعوة إلى الحكومة بأن "تنظر في توجيه الدعوة إلى منظمات غير حكومية ومنظمات دولية مناسبة لإرسال ممثلين عنها إلى غواتنامو". وبينما تعتبر التوصية خطوة إيجابية، إلا أن مثل هذه الدعوة ينبغي أن تعني إتاحة فرص حقيقة ذات مغزى مثل هؤلاء الممثلين بأن يتلقوا المعتقلين ويتحدثوا إليهم دون رقيب، وأن يتحولوا في جميع أجزاء المرفق.

ولكن على الرغم من بواعث القلق من أن التحسينات في غواتنامو قد تكون محدودة من الناحية العملية، إلا أن تقرير "فريق المراجعة" يتضمن توصيات نرحب بها، ونرى أنها تتساوى، إذا ما تم تفيذه بالكامل، مع تلك التي تقدمت بها منظمة العفو الدولية في تقريرها لشهر أبريل/نيسان 2007، وتسير في الاتجاه الصحيح نحو تلبية مقتضيات المعايير الدولية لمعاملة السجناء. ويشمل هذا زيادة الأنشطة الجماعية والبرامج التعليمية والترفيهية، والتوصيات المتعلقة بالبحث عن طرق لتوفير مجالات أرحب للاتصال بالعالم الخارجي عبر زيادة الاتصالات الهاتفية مع الخارج والزيارات العائلية. يضاف إلى ذلك اعتراف "فريق المراجعة" كذلك بالتوتر والقلق السائد في أواسط المعتقلين بسبب ما يحيط بأوضاعهم من غموض وعدم ثقة بالمستقبل، وكذلك بأهمية إرساء الثقة في العلاقات ما بين الجهاز الطبي والمعتقلين عن طريق تقديم رعاية صحية عالية الجودة لهم. وبينما أن تترجم بواعث القلق هذه فوراً إلى خطوات مباشرة ملموسة ترمي إلى إحداث تغييرات جذرية في ظروف جميع المعتقلين ما دام مركز الاعتقال مفتوحاً.

لقد أعرب التقرير عن "بواعث قلق بالغ" بشأن استمرار امتياز الولايات المتحدة عن تحمل مسؤولياتها رغم ما صدر من أوامر عن المحاكم بعجز الحكومة عن إثبات أن بعض المعتقلين هم "مقاتلون أعداء". وحيث "فريق المراجعة" الحكومة على تسريع الجهد من أجل إعادة هؤلاء إلى أوطانهم أو إيجاد دول ثالثة تستقبلهم، وهو أمر طالما دعت إليه منظمة العفو إليه وتبناه بقوة.

وتساوير منظمة العفو بواعث قلق كذلك بشأن قول "فريق المراجعة" إنه لم يجر احتجاز أي من المعتقلين في معسكري 5 و 6 "معزل عن الآخرين" أو "في الحبس الانفرادي"، مكرراً موقف الإدارة السابقة التي ظلت تصر عليه، إستناداً إلى أن الزنازين مصممة على نحو يسمح "بالتواصل بسهولة" بين الزنازين المحاورة. أما من الناحية العملية، وبحسب التقارير، فإن المعتقلين لا يستطيعون التواصل إلا من خلال الصراخ عبر فتحة تحت الباب الفولاذي الأصمت، أو لفترة وجيزة عندما يفتح المزلاج لإدخال الطعام، وهو أمر كان المعتقل يعاقب عليه، فيما سبق على الأقل، حسيناً ذكره. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن احتجاز أي شخص في زنزانة مغلقة معظم ساعات اليوم، دون السماح له بالتواصل مع البشر في الحدود الدنيا أو ممارسة التمارين الرياضية، يشكل بحسب أي معيار يمكن الاعتداد به عزلاً شديداً، حتى لو لم ترافقه أشكال حرمان أخرى من قبيل منع الزيارات العائلية.

ورفض "فريق المراجعة" كذلك الادعاءات بأن المعتقلين كانوا يبحرون في ظروف تعطل حواسهم قائلاً، بين جملة أمور، إنه كان لديهم مصدر ضوء طبيعي كاف. رغم حقيقة أنه ليس هناك في واقع الحال أي ضوء مباشر يدخل العديد من زنازين المعسكر 6، أو حتى بعض الساحات المغلقة التي كانت تمارس فيها التمارين الرياضية، ناهيك عن الادعاءات المستمرة بأنه لم يسمح لبعض المعتقلين بممارسة التمارين الرياضية إلا أثناء الليل. وهنا أيضاً، يساور منظمة العفو القلق من أن هذا التعريف ضيق للغاية بحيث يمكن أن يفتح الأبواب أمام إدامة مثل هذه الظروف، حتى لو تم ذلك على الأقل بالنسبة لبعض المعتقلين.

ووصف "فريق المراجعة" الأوضاع في المعسكر 7، حيث يبحرون المعتقلون "من ذوي القيمة العالية"، مقرأً بأن هؤلاء المعتقلين يبحرون في زنازين لا تسمح بأي اتصال مع العالم الخارجي، بما في ذلك مع الزنازين المحاورة، بينما أورد أن المعتقل في معسكر 7 يستطيع، رغم ذلك، ممارسة التمارين الرياضية لمدة أربع ساعات في اليوم بجوار معتقل آخر. وأوصى الفريق "بقوة" بزيادة وتيرة الاتصال بين المعتقل والآخر في المعسكر 7، بما في ذلك تمكينهم من الاتصال ببعضهم البعض في زنازينهم؛ ومن غير المعروف هنا مجدداً كم سيصل عدد المعتقلين الذين سيعتبرون "غير مطوعين"، وبالتالي سيحرمون من الاتصال ببعضهم البعض.

